Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (6) 2021 1471-1477

Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

الآثار الاقتصادية للإستثمار بقطاع تكنولوجيا المعلومات في تركيا

آية حامد محمود القنواتى[1] ـ فاطمة الشربينى[2]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق – مصر

2- قسم الاقتصاد - كلية التكنولوجيا والتنمية– جامعة الزقازيق – مصر

Received: 22/11/2021 ; Accepted: 05/12/2021

الملخص: أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الانتاج، والمهارات والقدرات الإبتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية الأمر الذى يسمح بتحسين الصناعة، وتحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الإنتاج، واكتساب الخبرة الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية، ذلك أن الشركات والمؤسسات التى تنشئها الاستثمارات الأجنبية تصبح مركزا لتدريب العمالة الوطنية، وبخاصة في الوظائف الفنية ووظائف الإدارة العليا، ويوضح البحث مدى حجم التأثير الكبير بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التركى والذى بلغ مليارات الجنيهات، ويتضح أنه في نمو مستمر مما يدل على مدى جذب هذا القطاع إلى الاستثمارات سواء كانت الأجنبية أو المحلية، وأن حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن عام 2016 بلغ 23.6 مليار جنية في مقابل 18.9 مليار جنية عن عام 2015.

الكلمات الإسترشادية: الآثار الاقتصادية للإستثمار، تكنولوجيا المعلومات، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، القدرات الإبتكارية، تركيا.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر الاستثمار أهم ركائز الاقتصاد في أى دولة، ويوضع له القوانين والتشريعات المختلفة لتحفيز المستثمرين سواء كانوا من داخل الدولة أو من خارجها، فيعتبر الاستثمار من أهم عناصر التنمية نظرا لما يحققه من خفض نسبة البطالة وزيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية بالاضافة إلى المزايا، عملت تركيا على زيادة اهتمامها بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكبر وشرعت في إجراء الدراسات الضرورية لكى تتمتع بتواجد ملموس في القطاع في المستقبل وتتمثل أكبر المؤشرات الخاصة بتلك الجهود في المبادرات الجديدة وقانون البحث والتطوير الذى تم اصداره من أجل المستثمرين، ولذلك أصبح تكنولوجيا المعلومات قطاعا كبيرا في الاقتصاد بل أكثر من ذلك أنها أصبحت فرع من فروع الاقتصاد التى تستند عليه الدول وتركيا من هذه الدول التى إهتمت بالاستثمار بهذا القطاع، وتعتبر قيم الاستثمار الأجنبى المباشر والتى تمت في الواقع أفضل مقياس، وذلك لقياس مدى تأثير مناخ الاستثمار على حجم الاستثمار في تركيا وغيرها، وتتسم تشريعات الاستثمار التركى بالبساطة والتوافق مع المعايير الدولية فضلا عن كونها تحقق المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين، وينبنى العمود الفقرى للتشريعات من قانون تشجيع الاستثمار والتوظيف رقم 5084 وقانون الاستثمارات الأجنبية المباشرة رقم 4875 والإتفاقيات الدولية وقوانين متنوعة والقوانين التنظيمية المرتبطة بتشجيع الاستثمارات القطاعية والتى كان لها الأثر على مناخ الاستثمار التركى.

مشكلة البحث

لا شك أن تركيا بحاجة ملحة لجذب الاستثمارات، الأجنبية المباشرة، حيث أنه لا يمكن للمستثمر إعداد دراسات جدوى طويلة الأجل في ظل غياب الإستقرار.

لذا تتمثل مشكلة الدراسة أن كل من النظام الضريبى التركى يعانى من عدة مشكلات تنظيمية وإدارية ،حيث تتمثل المشكلات التنظيمية في اتخاذ قرارات فرض الضرائب دون إجراء دراسات كافية بالإضافة الى عدم الاستقرار في التشريعات الضريبية مما تسبب في حالة من التوتر والترقب للمستثمرين والممولين حول فرض بعض الضرائب من عدمه كضريبة الارباح الرأسمالية وكذلك عدم التنسيق بين أهداف السياسة المالية وبين الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تسعى الإدارة الضريبية إلى التوسع في فرض ضرائب جديدة مما يتنافى مع أهداف زيادة الإنتاج والاستثمار، بالاضافة إلى ذلك عدم وجود دراسات كافية بدراسة مدى تأثير السياسات الضريبية على الاستثمار

* **Corresponding author: Tel. :**+201010013302
E-mail address: Ayaelkanawaty14@gmial.com

في قطاع تكنولوجيا المعلومات في تركيا، حيث أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات مكونا استراتيجيا من مكونات التنمية الاقتصادية (**حسينية، 2002**).

أهداف البحث

لمواجهة تلك المشكلة السابقة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، تهدف الدراسة التعرف على دور السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات في تركيا وذلك من خلال النقاط التالية (**ادريس، 2005**):

1- التعرف على السياسات الضريبية وعلاقاتها بالاستثمار وذلك من خلال دراسة النظام الضريبى وتقسيماته المختلفة ومشاكل السياسات الضريبية وتأثيرها على الاستثمار.

2- دراسة الحوافز الضريبية في تشريعات تركيا ودورها في جذب الاستثمارات.

3- التعرف على الوضع الحالى لتكنولوجيا المعلومات وتطور مؤشراتها سواء التى تتصل بالتجارة الخارجية أو التعليم أو قطاع تكنولوجيا المعلومات .

4- دراسة حجم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات بتركيا وأثر السياسات الضريبية عليه.

فروض البحث

يتمثل فرض الدراسة في الفرض التالي:

يوجد تأثير اقتصادي للإستثمار بقطاع تكنولوجيا المعلومات في تركيا.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات وعرض ما توصلت إليه من نتائج على أسلوب التحليل الإحصائى الاقتصادى الوصفى، حيث يتناول تحليل مدلولات الأرقام باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة الخاصة بالاستثمار والإيرادات الضريبية للوصول إلى أهداف الدراسة، وكذلك الأسلوب الاستقرائى بحيث يتم استقراء الإصدارات المهنية والدراسات السابقة التى تناولت موضوع السياسات الضريبية وتأثيرها على الاستثمار وتحليل هذه البيانات بدقة، والأسلوب المقارن والذى من خلاله نقف على أوجه الإختلاف والإتفاق بين الحوافز الضريبية والاستثمارية في تركيا (**رضا، 2007**).

كما اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الثانوية التى تصدرها الهيئات الرسمية المتمثلة في كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الاتصالات وتكولوجيا المعلومات، ووزراة الصناعة والتجارة ووكالة دعم وتشجيع الاستثمار التابعة لرئاسة وزراء تركيا، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وكذلك منشورات وإصدارات البنك الدولى (**العلمي، 2013**).

أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسى الذى يتحكم في معدل النمو الاقتصادى من ناحية، في كميته وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى، أى أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التى يكون لها تأثير نسبى على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أى بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمار المطلوب من المصادر الداخلية والخارجية، وهذا يبين لنا أن هناك حلقات متواصلة تقودنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادى ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمى لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى (**لطفي، 2007**).

الحوافز غير الضريبية لمناخ الاستثمار

لا تعتبر الحوافز الضريبية هى كل الحوافز التى تؤثر في القرار الاستثمارى، وأنما توجد حوافز أخرى لا تقل أهمية عن الحوافز الضريبية، مثل الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والتكنولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في القرار الاستثمارى، وبالنظر إلى تعريف المناخ الاستثمارى والحوافز غير الضريبية يتضح أن مفهوم المناخ الاستثمارى أهم وأشمل من مفهوم الحوافز غير الضريبية، حيث أن جملة الأوضاع القانونية التى ضمن مفهوم المناخ الاستثمارى تشمل الحوافز الضريبية أو القوانين الضريبية، ولكن تعتبر الحوافز غير الضريبية هى المناخ الاستثمارى بدون الحوافز الضريبية (**عاصم، 2013**).

الظروف السياسية للدولة

يعتبر الاستقرار السياسى عنصرا هاما من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويقصد به عدم وجود قلائل واضطرابات داخلية أو خارجية حيث يؤدى ذلك إلى هروب رأس المال المحلى والأجنبى إلى الخارج، لذا فالنمط السياسى والديمقراطية وموقف الأحزاب والحريات ودرجة الوعى السياسى، كل هذه مؤثرات هامة على اتخاذ القرار الاستثمارى ، وبالنسبة لتركيا وما تعيشه من حالة استقرار سياسى واقتصادى من 2003 مما أدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية بها (**قنديل، 2013**).

العوامل الإجتماعية والثقافية

وتتمثل العوامل الإجتماعية في دور النقابات ومدى فاعليتها والإهتمام بالعامل والسياسات التعليمية ومدى ملائمتها لسوق العمل، وكذلك معدل الزيادة السكانية ونسبة القوى العاملة بها والوعى الصحى ومدى ترحيب

الرأى العام بالاستثمارات الأجنبية، كل ذلك مظاهر إجتماعية تؤثر في القرار الإستثمارى، ويتضح أن العمل على زيادة وعى المواطن بأن المستثمر جاء من بلاده ليقيم مشروعه الاستثمارى لكى يعمل فيه أبناء الوطن، لزيادة موارد الدولة من أجور عمال وثمن للخدمات المقدمة وإيرادات ضريبية وجمركية، كل هذا يجب أن تعمل الحكومة على إقناع المواطنين به والتعايش معه وليس الصورة السلبية التي يرددها البعض بأن المستثمر الأجنبى جاء لنهب ثروات البلاد (**عبدالسلام، 2007**).

العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم محددات الاستثمار والتى تتمثل في بعض المتغيرات منها:

الناتج المحلى الإجمالى

يعد الناتج المحلى الإجمالى أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التى تعكس أداء الاقتصاد القومى، حيث يعبر معدل نموه عن مستوى النمو الاقتصادى ومدى تمتع الدولة بسياسات تنموية فعالة فضلا عن إرتفاع العائد المتوقع على الاستثمار.

معدل التضخم

هو أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التى تعبت في جسد الاقتصاد وتسببت في حدوث تأثيرات سيئة، وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين معدلات الانتاج والاستهلاك والإدخار والاستثمار، كما يحدث نتيجة لضعف الطاقات الانتاجية في الاقتصاد القومى ويترتب على هذه الاختلالات إرتفاع متواصل في الأسعار فيؤدى إلى إرتفاع الأجور وأثمان عوامل الإنتاج وسائر تكاليف الإنتاج ثم ارتفاع متواصل في الأسعار تصل فيه العملة النقدية إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة الغلاء في الأسعار والتكاليف (**الفريح، 2003**).

تعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار أحد الظواهر المرتبطة باقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية، وتعد العلاقة بين الزيادة الغير متوقعة في معدلات التضخم وبين العائد المتوقع من الاستثمار علاقة سالبة، فالمستثمر يبنى سياسته المستقبلية على معدلات تضخم متزنة حيث يؤثر ذلك على مستوى الطلب الحقيقى للسلع على المدى الطويل، مما يدفع المستثمرين للتوجه إلى الإدخار أو الاستثمار في العقارات، مما يؤثر سلبا على رؤوس الأموال الأجنبية وهجرتها للخارج مما يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة وكذلك قيمة العملة الوطنية، لذا فإن الحكومات تعمل دائما على الاحتفاظ بمعدلات تضخم مستقرة لجذب مزيدا من الاستثمارات (**بومايلة وبوباكور، 2004**).

ولقد شهدت تركيا تضخما ملحوظا من متوسط قدره 70.4% في الفترة من 1993 وحتى 2002م، ونتيجة للسياسات الضريبية المتشددة والسياسات النقدية الرشيدة انخفض معدل التضخم إلى 6.2% عام 2007م (جدول 1).

النتائج والمناقشة

الاستثمارات التركية في قطاع تكنولوجيا المعلومات

تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكما تظهر في الجدول التالى عدد الشركات المؤسسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الفترة من 2007/1/1 حتى 2014/11/30 ويوضح الجدول التالى عدد الشركات التى تكونت برأسمال تركى وعدد العمال بها والتى بلغت 40 شركة برأسمال مصدر 2.02 مليون دولار في حين يبلغ المساهمة التركية حققت ما يقارب 92% من رأس المال المصدر كما يبلغ إجمالى فرص العمل 298 فرص عمل، حيث يبلغ نصيب قطاع تكنولوجيا المعلومات 1.8 مليون دولار من التدفق في رأس المال المصدر بمساهمة تركية 1.65 مليون دولار بنسبة 91.6% من إجمالى رأس المال المصدر كما تبلغ عدد الشركات 32 شركة تتيح 267 فرص عمل، وبالنسبة لقطاع خدمات تكنولوجيا النظم فإن عدد الشركات بلغ 8 شركات برأس مال 0.21 مليون دولار في حين بلغ نصيب الاستثمار التركى بها 0.21 مليون دولار أى بنسبة مساهمة 100% ويعمل في هذه الشركات 31 عامل، ليصبح إجمالى عدد العمال 298 عامل وهو عدد من الشركات والاستثمارات بسيط في قطاع حيوى وهام مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات (جدول 2).

الاستثمارات التركية في قطاع الاتصالات

- حقق قطاع الاتصالات فى تركيا عائدات خدمة بلغت 28 مليار ليرة تركية جديدة (حوالى 15.7 مليار دولار أمريكى) عام 2016 م.
- وقد استقبل هذا القطاع استثمارات بقيمة 5.5 مليار ليرة تركية جديدة (حوالى 3 مليارات دولار أمريكى) من شركات اتصالات خلال عام 2016م.

اتفاقيات منع الازدواج الضريبى

قامت تركيا بتوقيع اتفاقية بمنع الازدواج الضريبى مع 80 دولة ويتيح ذلك إمكانية مقاصة الضريبة التى تدفع فى إحدى الدولتين مقابل الضريبة مستحقة السداد فى الدولة الأخرى، مما يمنع الازدواج الضريبى ومن بين هذه الدول مصر وروسيا وكندا والصين (**علي، 2006**).

اتفاقية التأمينات الإجتماعية

قامت تركيا بتوقيع اتفاقية تأمينا إجتماعية مع 22 دولة وهى تهدف إلى تسهيل عملية التنقل للمغتربين بين الدول وسوف تزيد تركيا من التوقيع على هذه الاتفاقية مع دول أخرى مع تزايد مصادر الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن هذه الدول الموقعة معها تركيا هى فرنسا والمانيا وهولندا وغيرها.

جدول 1. معدل التضخم في تركيا من عام 1993م حتى 2007م

السنوات	من 1993 حتى 2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	%70.4	%18.4	%9.3	%7.7	%9.7	%6.2

المصدر: المعهد التركى للاحصاء (بيانات غير منشورة 2008)

جدول 2. الاستثمارات التركية في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة (2007/1/1–2014/11/30) القيمة بالمليون دولار

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال المصدر	المساهمة التركية	نسبة المساهمة التركية %	فرص العمالة
تكنولوجيا المعلومات	32	1.80	1.65	91.6	267
خدمات تكنولوجيا النظم	8	0.21	0.21	100	31
إجمالى	40	2.02	1.86	92.8	298

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وقطاع مركز المعلومات والتوثيق.

الإتحاد الجمركى واتفاقيات التجارة الحرة

دخلت اتفاقية الاتحاد الجمركى بين تركيا والاتحاد الأوروبى حيز التنفيذ منذ عام 1996 وتسمح الاتفاقية بالتبادل التجارى بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبى دون أى قيود جمركية حيث تعتبرها تركيا خطوة للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبى، كما تتمتع تركيا باتفاقيات حرة مع 36 دولة مما يوفر منطقة تجارة حرة تتفق الدول عبرها على إلغاء تعريفات الحصص والإمتيازات على أغلب السلع والخدمات التى تم تبادلها فيما بينهما، وهذا يفسر لماذا تستخدم العديد من الشركات العالمية الآن تركيا كمصدر ثان بالتوريد وقاعدة تصنيع ليس فقط للاتحاد الأوروبى وإنما إلى الشرق الأوسط ومنطقة البحر الإسود وشمال أفريقيا مع ميزة توفير قوى عاملة رخيصة نسبيا مع درجة تعليم مرتفع بالاضافة إلى قاعدة نقل ومواصلات قليلة التكلفة، ومن هذه الدول الموقعة مع تركيا مصر وإسرائيل والأردن (**Reinermann, 1997**).

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تركيا

توضح نتائج جدول 3 أن غالبية تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر إلى تركيا من أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الخليج وأن عدد الشركات فى عام 2013 بلغت 36500 شركة ذات رأس مال أجنبى، ويوضح الجدول التالى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنوات 2009 وحتى 2015 حيث يتضح نمو حجم الاستثمارات بشكل متوازن حيث بلغ فى 2009 بقسمة 8.6 مليار دولار ثم بدأ فى الصعود ليصل إلى 17 مليار دولار فى عام 2015 وذلك بسبب استقرار القوانين والتشريعات التركية الخاصة بالاستثمار وخاصة استقرار السياسات الضريبية التى أعلنت عنها تركيا حتى عام 2023 (**Gordon and Steven, 1999**).

حجم التجارة الخارجية لتركيا

نتيجة لتطبيق عملية التحرر منذ حقبة ثمانيات القرن الماضى، شهد الاقتصاد التركى فترة ارتفاع فى النمو فقد حققت التجارة الخارجية على مستوى الصادرات والواردات على حد سواء، نموا مطردا مع ملاحظة تغيرات ملموسة فى هيكل الصادرات وفى هذا الصدد حازت المنتجات الصناعية على أهمية أكبر من المنتجات الزراعية، ويوضح الجدول التالى بيان بحجم التجارة الخارجية التركية خلال الفترة من عام 2007 وحتى عام 2013 ، حيث بلغ حجم التجارة التركية 277 مليار دولار لعام 2007 ثم بلغ 334 مليار دولار فى عام 2008 ثم يهبط إلى 299 مليار دولار فى 2010 ليصل إلى أعلى مستوى له فى عام 2012 ليحقق 1007 مليار دولار حيث بلغت الصادرات التركية 462 مليار دولار وبلغت الواردات التركية 545 مليار دولار، ولكن وبسبب التدخلات التركية سياسيا فى الدول المجاورة والحرب فى سوريا والتى أثرت على التجارة فى المنطقة، هبطت معدلات التجارة الدولية فى عام 2013 لتصل إلى 404 مليار دولار بصادرات قيمتها 152 مليار دولار و واردات قيمتها 252 مليار دولار (جدول 4).

جدول 3. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر فى تركيا خلال الفترة (2009م – 2015م) القيمة بالمليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	8.6	9	16.1	13.2	12.9	12.5	17

المصدر: البنك المركزى لجمهورية تركيا

جدول 4. حجم التجارة الخارجية التركية خلال الفترة (2007 – 2013) بالمليار دولار أمريكى

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	107	132	102	114	135	462	152
الواردات	170	202	141	185	241	545	252
حجم التجارة	277	334	243	299	376	1007	404
الميزان التجارى	63-	70-	39-	71-	106-	83-	100-

المصدر: مؤشرات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

والتوصيات

1- أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات والقدرات الإبتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية الأمر الذى يسمح بتحسين الصناعة، وتحقيق تقدم فى طرق التصنيع، وزيادة الإنتاج، وإكتساب الخبرة الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية، ذلك أن الشركات والمؤسسات التى تنشئها الاستثمارات الأجنبية تصبح مركزا لتدريب العمالة الوطنية، وبخاصة فى الوظائف الفنية ووظائف الإدارة العليا .

2- أصبح تكنولوجيا المعلومات قطاعا كبيرا في الاقتصاد بل أكثر من ذلك أنها أصبحت فرع من فروع الاقتصاد التى تستند عليه الدول وتركيا من هذه الدول التى إهتمت بالاستثمار بهذا القطاع.

3- العمل على فصل السياسة عن الاقتصاد بقدر المستطاع، والعمل على عودة اتفاقية النقل المعروفة (الرورو).

4- الإهتمام بالإدارة الضريبية وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة لهم فى العمل، وذلك ماديا ومعنويا وتدريبيا وتكنولوجيا، حتى يقوموا بتطبيق السياسات الضريبية بشكل مناسب ومحترف .

5- الإهتمام بالحوافز غير الضريبية سواء كان سياسيا أو اجتماعيا لما لها من تأثيرات مهمة تضاهى الحوافز الضريبية.

6- يجب أن تقيم تركيا مناطق لصناعة التكنولوجيا مثل صناعة المحمول، الحواسب الآلية، وعدم الإعتماد على خدمات التكنولوجيا .

7- يجب العمل على القضاء على البيروقراطية والروتين وتوفير مناخ ملائم للاستثمار، فالعبرة ليست بالقوانين وحدها وإنما بتطبيق القوانين بشكل سريع وعادل .

8- يجب على مصلحة الضرائب التركية وضع نظام ضريبى لمحاسبة التجارة الالكترونية والتى تتزايد بشكل كبير جدا، وذلك لإدخالها فى الاقتصاد الرسمى للدولة .

9- يجب على وزارة التربية والتعليم تدريس تكنولوجيا المعلومات بشكل يتوافق مع تطورات العصر ومتطلبات سوق العمل، وترك المناهج التقليدية فى ظل ثورة المعلومات فى العالم .

10- يجب على الحكومة التركية لتوقيع اتفاقيات مع الدول العظمى فى مجال التكنولوجيا، لإنشاء مناطق لصناعة الهاتف المحمول ومكونات الحواسب الآلية بأحجامها، وذلك لخلق فرص عمل والاستفادة من خبرة هذه الدول مثل الصين والهند وغيرها .

المراجع

ادريس، ثابت عبد الرحمن (2005). نظم المعلومات الإدارية فى المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

البنك المركزى لجمهورية تركيا.

العلمى، حسين (2013). دور الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تحقيق التنمية المستدمة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، رسالة

دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

الفريح، إبراهيم صالح (2003). انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في الدول العربية وأثرها على مشاريع الحكومة الالكترونية، ندوة الحكومة الالكترونية - الواقع والتحديات، مسقط، سلطنة عمان.

المعهد التركى للاحصاء (2008). بيانات غير منشورة.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وقطاع مركز المعلومات والتوثيق.

بومايلة، سعاد وفارس بوباكور (2004). أثر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال فى المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد، 3.

حسينية، ابراهيم (2002). نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

رضا، تير (2007). دور الذكاء الإقتصادي في إرساء اليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وآفاقه في الجزائر، جامعة الجزائر.

عاصم، خلود (2013). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 10.

عبد السلام، رضا (2007). محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة.

على، رياض سلطات (2006). نظم المعلومات الإدارية وتطبيقاتها فى الصناعة (التنظيم والتكنولوجيا)، دار زهران، عمان، الاردن.

قنديل، سامح محمد عبدالسلام (2013). محددات الاستثمار الخاص في جمهورية مصر العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لطفى، على (2007). واقع ومستقبل الاستثمار في مصر المؤتمر السنوى الثانى عشر، جامعة عين شمس.

مؤشرات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

Gordon, J.R. and G.R. Steven (1999). Information Systems: A Management Approach", 2nd Ed., New York: Harcourt Brace Coll. Publishers, the Dryden.

Reinermann, M. (1997). The utilization of information technology in german public administration, Int. Rev. Admin. Sci., 63: 2.

THE ECONOMIC EFFECTS OF INVESTING IN THE INFORMATION TECHNOLOGY SECTOR IN TURKEY

Aya H.M. El-Qanawaty and Fatma El-Sherbiny

1. Political and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt
2. Econ. Dept., Fac. Technol. and Develop., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: Foreign direct investment has become an important means of transferring production technology, innovative skills and capabilities, and organizational and administrative methods, which allows for the improvement of industry, progress in industrialization methods, increased production, and the acquisition of administrative experience as well as the training of local labor, as the companies and institutions established by foreign investments become a center To train national manpower, especially in technical jobs and senior management jobs. The research shows the extent of the large impact of the communications and information technology sector on Turkey, which amounted to billions of pounds, and it is clear that it is in continuous growth, which indicates the extent to which this sector attracts investments, whether foreign or local, the volume of investments in the communications and information technology sector for 2016 amounted to 23.6 billion pounds, compared to 18.9 billion pounds for 2015.

Key words: Economic effects of investment, information technology, foreign direct investment, innovative capabilities, Turkey

المحكمـــون :

1 ـ أ.د. محمد أحمد أحمد السيد أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية العلوم الزراعية والبيئية – جامعة العريش.

2- أ.د. أنور علي مرســـي لبن أستاذ ا الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.